Intersectional
Feminist
Collective

RAFTO

Louder
LEB. ORG. For Unity & Defending Equal Rights

"نحيا رغم قسوتهم"

واقع المدافعات عن حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا التحديات والاحتياجات لاستدامة عملهن اللقاء الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

اسطنبول، تركيا من ١٦ - ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١

التحديات

1. مساحة تقييد للمدافعات عن حقوق الإنسان
2. الصراعات في المنطقة
3. الأعراف والعادات والتقاليد
4. بيئة المخاطر
5. الأعمال الانتقامية والخوف على الأسر
6. تدابير كاذبة «الديكور»
7. الهجمات والمتابعة الإلكترونية
8. كوفيد-19
9. المنفى
10. نقص الدعم والتمويل
11. تحديات أخرى مختلفة (تشريعية وقضائية وسياسية)
12. تضييق مساحة الفضاء المدني
13. التوصيات

المقدمة

نحن المدافعات عن حقوق الإنسان نناضل من أجل الحرية والمساواة والعدالة، إلا أننا نواجه التمييز والعنف والنظام الأبوي، ونتعرّض للانتهاكات بسبب «هويتنا وطبيعة عملنا». نحن المدافعات، صانعات سلام، نناضل من أجل تعزيز حقوق النساء وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

نناضل يومياً من أجل حقوق الإنسان، ونسعى لحماية حقنا في الأمن الغذائي، والتعليم. نواجه كل محاولات تضييق الفضاء المدني، نناهض جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، نكافح كل إجراءات الاعتقال التعسفي، نقاوم كل الأنظمة القمعية، وندعو إلى تعديل جميع القوانين والأنظمة والممارسات التي تعرّض حياتنا للخطر وتحدّ من حريتنا ونشاطنا.
بهذه المعتقدات، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحدياتهن. رغم أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متنوعة في تاريخها وثقافتها مكوناتها، الا انه تسيطر عليها اليوم أنظمة تقيد بشدة تنظيمات المجتمع المدني. فأغلب الهجمات والمضايقات التي يتعرض لها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان في بلدانهم تتشابه، ونماذج هذه الانتهاكات تتكرر في أكثر من بلد رغم اختلاف السياقات التي ترتكب فيها، والخصوصيات التي تميّز بعض البلدان عن بعضها. ويبقى الجامع المشترك بين هذه الهجمات والمضايقات هو هدفها، الذي يرمي في نهاية المطاف إلى تقييد صوت المدافعين/ات عن حقوق الإنسان.

وقد تشابهت السياقات في المجتمعات التي جاءت منها المدافعات في هذا اللقاء الإقليمي، إذ انتهجت معظم الحكومات في سلوكها وأسلوب تعاملها مع مواطنيها نهجاً مشتركاً في تضييق مساحات الفضاء العام. ففي ظل التحديات والنزاعات الإقليمية والمحلية، وبروز أولويات قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب وجعلها أولوية على حساب ضمان الحقوق والحريات وتعزيزها واحترامها، يشهد العالم تراجعاً ملحوظاً على مستوى الحماية من الانتهاكات ذات الصلة بحقوق الإنسان. ورغم تفاوت التجارب حسب الدول، غير أن الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشهد تحديات كبرى على مستوى حماية حقوق الإنسان، تحول دون التمتع الفعلي بالحقوق والحريات، وتقف أمام ضمان بيئة آمنة للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان.

ورغم أن المدافعات عن حقوق الإنسان يتعرضن لذات التحديات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، ولكنهن كنساء، يواجهن تحديات إضافية نتيجة انتشار الأعراف أو التقاليد الأبوية والذكورية، حيث يُنظر الى عملهن على أنه يتحدى المفاهيم التقليدية الأسرية والأدوار الجنسانية في المجتمع، مما يعرضهن للوصم و النبذ في المجتمع من قبل الأسر والمجتمعات المحلية والجماعات الدينية التي تعتبر أنهن يشكلن خطراً يهدّد الدين أو الشرف أو الثقافة من خلال عملهن . وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للمخاطر الناتجة عن النزاعات الإقليمية والمحلية وانتشار قوات خارجة عن القانون كما في العراق واليمن وسوريا مما يعرّضهن للخطر بشكل متزايد. في السنوات الأخيرة ، تزايدت حملة القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وكانت المدافعات من بين أبرز الأهداف. فمع تنامي الهاجس الأمني واختلاف السياقات والتحديات التي تختلف حدتّها من بلد إلى آخر، باتت المدافعات عن حقوق الإنسان تشهد مجموعة من التضييقات وتواجه أنواعاً مختلفة من الصعوبات والتحديات التي تنعكس عليهن على المستوى الشخصي والنفسي والمهني وتؤثّر على استدامة رسالتهن القائمة على مبادئ وقيم حقوق الإنسان العالمية. وعادة ما تختلف العوامل في ظل السياقات المختلفة، فتتعرّض المدافعات الى انتهاكات من جهات فاعلة حكومية وغير حكومية ولهجوم من حركات أصولية دينية وسياسية وثقافية. وفي سياقات أخرى يتحدين عدم المساواة الاجتماعية، المتمثّلة في الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تعتبر أن المدافعات عن حقوق الإنسان خرجن عن "أدوارهن الطبيعية" فيخضعن لحملات ممنهجة من شتى أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة تلقت المدافعات عن حقوق الإنسان في بعض الحالات تهديدات بالقتل، وتم استهداف أبنائهم مثل ما حدث في العراق.

إلى جانب كل هذه التحديات وما تتعرض له بعض المدافعات عن حقوق الإنسان من تضييق في مساحة الفضاء المدني، ومن سجن وتعذيب ومنع سفر وتهديد بالقتل واستهداف أفراد عائلتهن ، تفرض جائحة كورونا عبئاً إضافياً عليهن وعلى الموارد الأساسية لضمان عملهن، بحيث أصبح تمويل المدافعات عن حقوق الإنسان أكثر تقييداً. كما أضافت الآثار الصحية والاقتصادية لوباء COVID-19 أعباء غير متناسبة على النساء وزادت من حدة التحديات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في هذه البيئة العدائية.

لماذا هذا اللقاء الإقليمي؟

بعد مرور ما يزيد عن 22 عاما على صدور الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان وثماني سنوات وعلى قرار الأمم المتحدة 68/181، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 18 ديسمبر 2013 لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، تبدو الحاجة ملحة إلى البحث في مدى توفر البيئة الآمنة لعمل المدافعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والوقوف على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجههن، وضرورة توفر شبكات التضامن التي تمكّنهن من توفير بيئة آمنة للحوار، بالإضافة إلى بناء القدرات والاستراتيجيات التي تساهم في إيجاد الأدوات التي يحتاجونها لاستدامة رسالتهن في الدفاع عن حقوق الإنسان.

يسلّط هذا التقرير الضوء على أبرز الاتجاهات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تبيان تجارب المدافعات عن حقوق الإنسان ومساهمتهن ليس فقط في في تعزيز المساواة بين الجنسين بل ايضاً في تعزيز مسارات الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان. كما يوثق التقرير التكتيكات المستخدمة لاستهداف النساء بشكل عام والمدافعات بشكل خاص ويبيّن الآثار المدمرة على حياتهن ومنظماتهن وأسرهن. كما يوضّح التقرير الاستراتيجيات التي تسمح للمدافعات بمواصلة عملهن رغم المخاطر. ويعرض القسم الأخير سلسلة من التوصيات التي تحتاجها المدافعات عن حقوق الإنسان لاستدامة عملهن ودعم نضالهن.

الإطار العام للتقرير

يعكس هذا التقرير الأفكار والتوصيات الواردة خلال اللقاء الإقليمي الذي عُقد في مدينة اسطنبول التركية من 16 20- ديسمبر/كانون الأول 2021 وجمع عدداً من المدافعات عن حقوق الإنسان من (لبنان، سوريا،، فلسطين، الأردن، العراق، اليمن، مصر، تونس، البحرين، وإيران). اعتمد هذا التقرير على مداخلات المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي عكسن التحديات والاحتياجات الإقليمية المحددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن جميع النساء اللواتي حضرن هذا اللقاء لديهن تجربة مباشرة في الدفاع عن حقوق الإنسان ، وبعضهن عانين من المضايقات والاحتجاز والاستجواب والتحقيق أو السجن بسبب جهودهن لتأمين السلام والعدالة وحقوق المرأة. كما اضطرت العديد منهن إلى مغادرة أوطانهن للعمل في المنفى.

تحت ذريعة الأمن تلجأ الحكومات إلى آليات متنوعة لتقليص مساحات الفضاء المدني

د. خلود الخطيب

السياقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
مساحة تقييد للمدافعات عن حقوق الإنسان

في حين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متنوعة في تاريخها وثقافتها مكوناتها، الا انه تسيطر عليها اليوم أنظمة تقيد بشدة تنظيمات المجتمع المدني. وقد تشابهت السياقات في المجتمعات التي جاءت منها المدافعات في هذا اللقاء الإقليمي، إذ انتهجت معظم الحكومات في سلوكها وأسلوب تعاملها مع مواطنيها نهجاً مشتركاً، ناهيك عن العادات والتقاليد التي باتت تتفوق على القانون وحتى على الدين نفسه.

ورغم أن المدافعات عن حقوق الإنسان في طليعة الحركات المؤيدة للديمقراطية والنضال من أجل المساواة بين الجنسين، ويتعرضن لذات التحديات التي يتعرض لها أي مدافع عن حقوق الإنسان، ولكنهن كنساء، يخضعن لتحديات إضافية نتيجة انتشار الأعراف أو التقاليد الأبوية والذكورية، حيث يُنظر الى عملهن

على أنه يتحدى المفاهيم التقليدية الأسرية والأدوار الجنسانية

في المجتمع، مما يعرضهن للوصم والنبذ في المجتمع من قبل الأسر والمجتمعات المحلية والجماعات الدينية التي تعتبر أنهن يشكلن خطراً يهدّد الدين أو الشرف أو الثقافة من خلال عملهن.

وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للمخاطر الناتجة عن

النزاعات الإقليمية والمحلية وانتشار قوات خارجة عن القانون كما في العراق واليمن وسوريا مما يعرّضهن للخطر بشكل متزايد. ومع استمرار النزاعات في سوريا واليمن وليبيا والعراق، وقمع الاحتجاجات السلمية في السودان، تزايدت إجراءات «مكافحة الإرهاب» كوسيلة لتقييد عمل المدافعين/ات حيث لجأت الحكومات إلى الاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة، والتعذيب وسوء المعاملة، والإعدامات خارج نطاق القضاء ضد المعارضين للنظام. وتم استخدام الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه تجاه المتظاهرين كما في السودان والعراق ولبنان.

وتنتشر محاكمة المدافعين/ات عن الحقوق جميع أنحاء المنطقة وهناك العديد من القيود على منظمات المجتمع المدني، حيث تُقيّد حرية تكوين الجمعيات والتجمعات السلمية، ويُحظر أي نشاط أو إنشاء اية منظمة يُنظر إليها على أنها تهاجم «المبادئ السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية للدولة».

كما أن أي شخص ينضم إلى تجمع عام كما في البحرين يضم أكثر من خمسة أشخاص في تحد للنظام العام قد يُسجن أيضًا ويتعرض لمنع السفر أو سحب الجنسية.

"لاول مرة اتعرف على مدافعات من إيران وقد في فلسطين لأول مرة اتعرف على أقلية ٤٨ وكان لهذا لهذا أهمية خاصة عندي. لقد نجح هذا اللقاء في مشاركة نساء من نوعية مميزة بخبرات عالية. رغم اني مدربة ونظمت العديد من الدورات الا ان هذه الورشة تحديداً كان لديها اضافات نوعية، اكتسبت من خلالها مهارات متعددة. لقد تضمن هذا اللقاء تجارب المدافعات حقيقيات وليس نساء يعملن من مكاتبهن بعيداً عن أرض الواقع."

لميا

الصراعات في المنطقة

تشهد العديد من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صراعات مختلفة كالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحروب أهلية في العراق وسوريا واليمن ووجود داعش في سوريا والعراق. وتتأثّر المدافعات عن حقوق الإنسان في السياقات المتأثّرة بالنزاع ، ويتعرّضن للعنف والتهجير بشكل مباشر وزيادة استخدام القوة والعنف.
في سوريا تعرّضت المدافعات للاغتصاب والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاعتداء الجنسي وأخذ الرهائن، وتقول ريم ان **«الانتهاكات»** في سوريا لم تعد تُوثّق وتُذكر بسبب الجرائم التي ارتقت إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وهناك نقاش واسع عن جرائم إبادة جماعية. لقد ارتفعت وتيرة معاناة النساء مع اختلاف الجهات المسيطرة على أرض الواقع، فهناك الإدارة الذاتية وهناك المعارضة ، وهناك القوات الخارجة عن القانون.
قد تعرّضت مجموعة من المدافعات عن حقوق الإنسان للاختفاء القسري ومنهم المحامية
رزان زيتونة وسميرة خليل.

وتتابع **ريم** «لقد قادت المدافعات عن حقوق الإنسان في مناطق النزاع في سوريا حركات تحرّر وواجهت التحديات الاجتماعية المتمثلّة في هيمنة المجتمع الذكوري والسلطة الأبوية و قسوة الموروثات التي قيدّت حرية المرأة السورية فتحملّت الأهوال وخاصة وأنها أصبحت أم شهيد ، أو معتقلة أو أخت أو ابنة معتقل أو زوجة أو بنت معتقل ، و لا ننسى العنف الواقع على النساء والجرائم التي ترتكب بحقهن والقوانين السورية مثل قانون العقوبات التي قوننت جرائم القتل تحت مسميات جرائم الشرف ، بالإضافة الى الكثير من الثغرات في الدستور القوانين السورية تشرع التمييز ضد النساء».
وتعاني النساء من الاختطاف لقاء فدية ووصل الوضع بالنساء في سوريا الى حد السبي وبيعهن في أسواق النخاسة بعد عرضهن في الأقفاص من قبل جماعات إسلامية متطرفة.
وتتابع **ريم** «هذه الظروف مجتمعة جعلت من حياتنا مستحيلة. لقد تقسّم مجتمعنا الى ثنائيات قاسية بين مؤيد ومعارض، داخل وخارج، شبيح و حرامي، ومقابل هذه الثنائيات يعيش مواطنون يقتلهم الخوف. لقد تساوى جميع الناس بالظلم الذي يقع عليهم».
وفي فلسطين، تعاني النساء من مخطط تهجير وتطهير عرقي من الأراضي الفلسطينية وقد بقي الاقلية «الفلسطينيين الأصليين» الذين يعيشون في داخل الخط الأخضر(فلسطينيو 48) ملزمين ان يحملون الهوية الزرقاء يعني الهوية الاسرائيلية والباسبور الاسرائيلي دون أن يملكون حق الخيار.

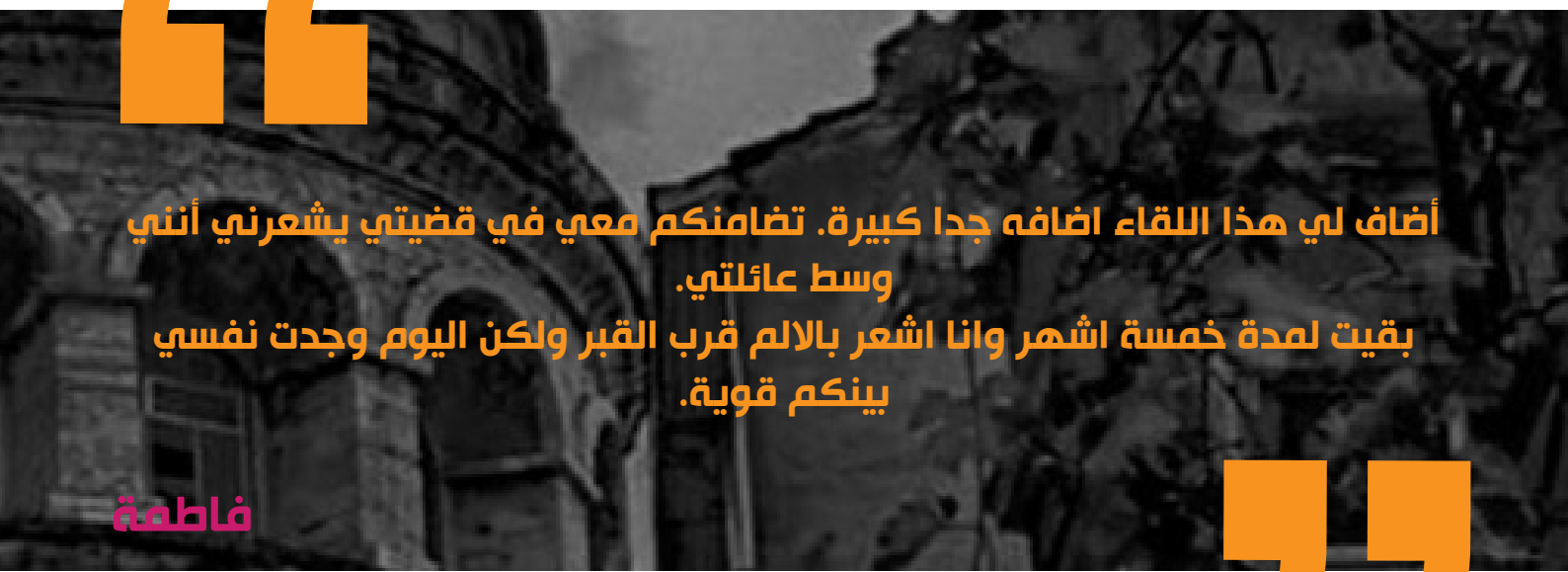

أضاف لي هذا اللقاء اضافه جدا كبيرة. تضامنكم معي في قضيتي يشعرني أنني وسط عائلتي.
بقيت لمدة خمسة اشهر وانا اشعر بالالم قرب القبر ولكن اليوم وجدت نفسي بينكم قوية.

فاطمة

تقول **رفاه** وهي من أقليّة الداخل «وفق القانون نحن مواطنات في دولة لا ننتمي اليها ولا لهويتها ولا لرؤيتها ولا إلى كيانها وهذا ينعكس علينا كفلسطينيات». نحن نتأثر بالقوانين الإسرائيلية والسياسات الإسرائيلية التي تنعكس على كل الفلسطينيين ونتعرّض لكل أشكال التمييز والاضطهاد الممنهج في القوانين بالإضافة إلى التمييز في تنفيذ السياسات أو بالسياسات غير المكتوبة.
وتؤكّد **لمياء** أن النساء تعاني في فلسطين من تشتت القوانين إذ تُطبق في قطاع غزة قوانين اصولها من مصر وهي قديمة جداً مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات أما في الضفة الغربية فيطّبق علينا قوانين أصولها اردنية.

وتُقسم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق ألف وباء وجيم. ورغم أن منطقة أ هي سيادية إلا أنها ترزح تحت سلطة الاحتلال بالكامل. تتابع لميا «تم اعتقال مجموعة من الطالبات من جامعة بيرزيت في منطقه ألف وقُدّمن إلى المحاكمة من قبل الاحتلال.
دخلوا الى بيوتهم في النهار والليل واستشهد العديد من النساء والشباب.
كما أن إسرائيل صنفّت ست منظمات فلسطينية للمجتمع المدني على أنها منظمات إرهابية واتهمتها بتحويل مساعدات المانحين إلى نشطاء، علما ان هذا التصنيف يسمح للسلطات الإسرائيلية بإغلاق مكاتب هذه المنظمات ومصادرة أصولها واعتقال موظفيها في الضفة الغربية المحتلة»

وتعاني النساء في المناطق جيم من عدم إمكانية الوصول إلى أبسط حقوقهن الأساسية وخاصة وان العديد منهن لا تزال تعيش في كهوف، في ظل عدم إمكانية حصول أي تطور على حياة النساء وهم من الشعوب الأصلية وخاصة المدارس والتعليم والصحة التي لا تخضع لأي نوع من أنواع التطوير وعيادات صحية ومواصلات تؤمن لهن الوصول وحتى الكهرباء.

وتبيّن **كفاح** من فلسطين مدى معاناة النساء ذوات الإعاقة حيث يواجهن تمييزاً مضاعفاً، كونهن نساء وكونهن ذوات إعاقة، حيث تتخذ الإعاقة أبعاداً مرتبطة بالنوع الاجتماعي من حيث مضاعفة القيود وحرمان النساء ذوات الإعاقة من الحقوق. «في فلسطين، يتم تهميش الفتيات والنساء ذوات الإعاقة واستبعادهن من دوائر صنع القرار إلى حد كبير، مما ينعكس على محدودية الخدمات المتوفرة وصعوبة الوصول لهذه الخدمات في العديد من القطاعات». كما ويتمثّل هذا التهميش في اقصائهن عن الجهود الرامية لمناهضة العنف الموجه ضد الفتيات والنساء، وما يندرج تحتها من توفير برامج وقاية، وخدمات دعم ووصول إلى العدالة.

«نجد على سبيل المثال أن نظام التحويل الوطني الفلسطيني، والذي يهدف إلى حماية النساء والفتيات من العنف، لم يتناول حق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الحماية في إطار إجراءاته ولوائحه. هذا بالإضافة إلى عدم تطرق مشروع قانون حماية الأسرة الحالي لقضايا العنف الموجه ضد الفتيات والنساء ذوات الإعاقة، وعدم مواءمة معظم مراكز الحماية المتوفرة واستجابتها لاحتياجات هذه الشريحة الاجتماعية مما يحد من إمكانية وصولهن واستفادتهن من خدمات الحماية المتوفرة المحدودة أصلاً.»

في اليمن لا مكان للحديث عن القانون أمام سلطة المليشيات وسيادة الفوضى التي تعرض حياة المدافعين عن حقوق الإنسان لكل أنواع المخاطر التي قد تصل إلى القتل.
وفي العراق تعتبر مناطق الجنوب من أكثر المناطق تحدياً لعمل المدافعات حيث تبدو الحياة وكأنها أغلقت أبوابها بوجه نساء دفعن ثمن الحصار الذي بدأ عام 1990. نساء حُرمن من حق التعليم، زُوّجن باكراً، عانين أكثر درجات الفقر. ويعتبر من أبرز التحديات تعليم الكتابة والقراءة للنساء المتأثرات بالحروب خاصة وأنه يلاقي معارضة شديدة من شيوخ العشائر كونه يمثّل خروج عن التقاليد والعادات، قد يخرج المرأة من قدرها المحتوم الذي رسمه الآباء والأزواج وإشارة العشيرة. وتنتشر في مناطق الجنوب عادات وأعراف تُجبر النساء على **«زواج الشغار»** زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي، أو زوجني أختك وأزوجك أختي، وهكذا أدى زواج **الشغار** في بعض الحالات إلى **«انتحار بعضهن»**. وبعيداً عن مظاهر الفرح التي تعم مراسيم الزواج، تقضي امرأة مراسيم زواجها بحزن شديد لأنها **«امرأة فصلية»**، أي ضحية زواج الدم، الذي ينص على تزويج إحدى بنات العشيرة المعتدية إلى الشخص المعتدى عليه أو أحد أقاربه بعنوان **«الثأر»** بموجب التقليد، الذي تمليه العادات العشائرية العراقية القديمة لحقن دماء العشائر المتخاصمة.

> **شعرت بهذا اللقاء بالأمل بالتغيير، وشعرت ان هناك ايام قادمة اجمل و انني استطيع ان احقق شيء بهذا التضامن وقد اكتسبت صداقات جديدة.**
>
> **نادين**

«لم نكن نتصور أنه سيأتي يوم في القرن الحادي والعشرين تباع فيه امرأة في سوق النخاسة، ثم تُغتصب عشرات المرات. لم تكن تتصور يوماً أن يُرفع الشال عن رأس امرأة ايزيدية لتعبر أمام ثلاثين أو أربعين **«داعشياً»** ليختارها أحدهم ويأخذها لساعات وربما لأيام ثم يرسلها أو يقرضها الى صديق آخر أو يتاجر بها في المزاد العلني». تم خطف وسبي أكثر من 6500 امرأة وطفل بعد أن مورست بحقهم أبشع عمليات التعذيب والاغتصاب. نزح 450,000 من الأهالي الى إقليم كردستان شمال العراق. واجهوا خطر الجوع والعطش والطقس الحار، وخطر المسلحين من التنظيم الذين أطلقوا النار على النساء والأطفال أو نحروهم بعد أن حدد داعش أنهن قد تجاوزن سن الإنجاب.
وفي لبنان المثقل بالمحاصصة السياسية والطائفية، تعاني النساء من أسوأ أزمة اقتصادية مرت على تاريخه الحديث، حيث سلبت منهم مقومات العيش الكريم،

«وجدنا أنفسنا بين ليلة وضحاها نعيش في خطر الانزلاق إلى هوة الفقر المدقع... ونحن مجبرات على تحويل مسار حياتنا وقلبها رأسا على عقب. نعاني من تدهور حقوقي غير مسبوق على المستوى الاقتصادي وانهيار سعر صرف العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم للسلع الأساسية وخاصة في الطاقة و الدواء والطحين ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وغياب الحماية الاجتماعية».

«الانفجار الهائل الذي حدث في مرفأ بيروت بسبب فساد السلطات وعدم كفاءتها وإهمالها قتل أكثر من 200 شخص وجرح أكثر من 6 آلاف وترك 300 ألف بلا مأوى. حوّل الانفجار أحياء كاملة إلى ركام، ودمر مناطق التجارة والتسوق في بيروت، وحطم نصف المطاعم والحانات في منطقة بيروت الكبرى والتي هي جزء أساسي من الاقتصاد الوطني».
يخوض اللبنانيون واللبنانيات معركة الحريات العامة التي تتقيد بعملية ممنهجة في التشريعات والسياسات والإجراءات من خلال ممارسات تخشى الحبر والصوت والصورة، وبات يتم التغاضي عن تراجع حقوق حرية التعبير في لبنان.

فإن الدولة التي دافعت ذات يوم عن البيئة الإعلامية الأكثر انفتاحًا في الشرق الأوسط قد اتخذت خطوة خطيرة نحو الديكتاتورية، حيث صعّدت من استخدامها للتكتيكات القضائية وغير القضائية لإسكات الصحفيين/ات وغيرهم من الأصوات المنتقدة للحكومة.
الأدوية والطحين والوقود».

وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي تقول **نادين** أن الركود الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب ومعدلات الفقر والبطالة في تزايد مستمر حيث يتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل الفقر في لبنان الى 50% مع ازدياد الوضع الاقتصادي سوءاً، ستكون الطبقات الفقيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً في مثل هذه الأزمات الاقتصادية، «لم نعد نستطيع الحصول على الأدوية والطحين والوقود».

وفي إيران تراقب الحكومات وتسيطر على جميع الأنشطة. «يفعلون هذا لأنهم خائفون. إنهم يراقبون ويتحكمون في كل شيء. حتى لو كنت تعمل من أجل البيئة. حتى لو كنت تعمل على تربية الأطفال. حتى لو كنت تعمل على رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان. تشعر الحكومة بعدم الأمان وتغلق مساحات الفضاء المدني».
«لقد تم اعتقال عدد من المدافعين/ات و استهدفوا النساء، حيث كانت تواجه كل حركات الاحتجاجات بإجراءات تعسفية من قبل الحكومة.»

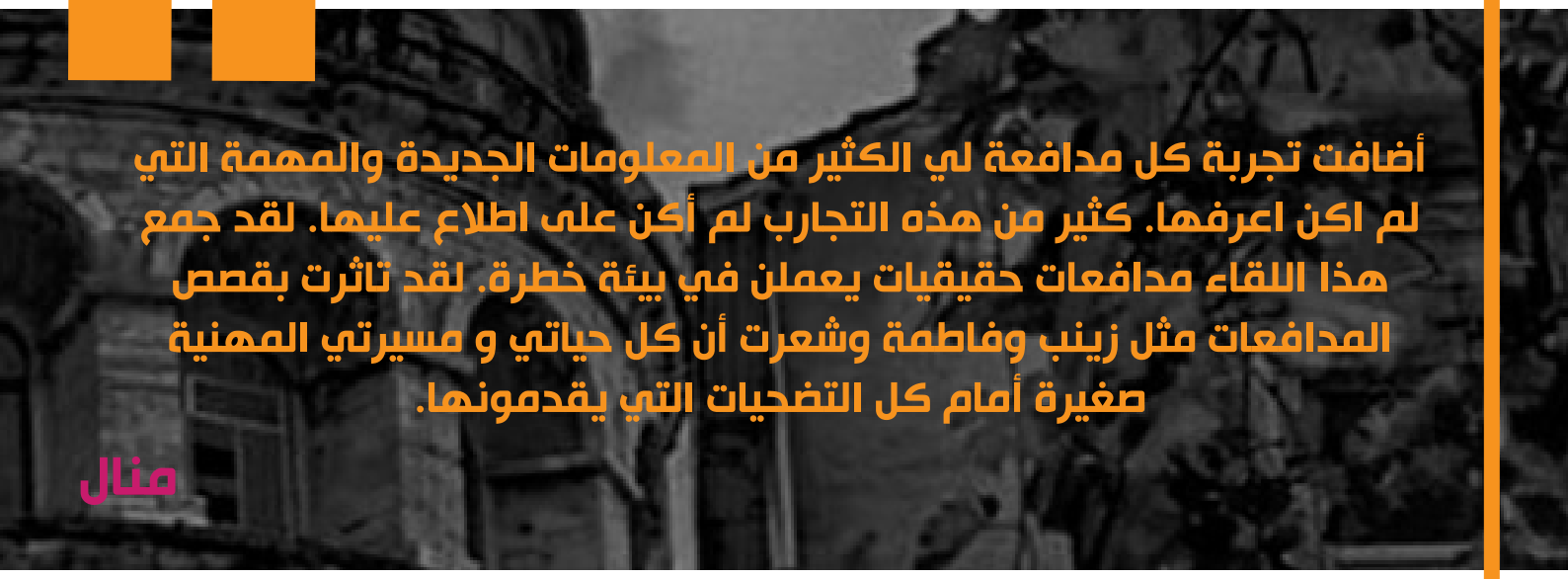

أضافت تجربة كل مدافعة لي الكثير من المعلومات الجديدة والمهمة التي لم اكن اعرفها. كثير من هذه التجارب لم أكن على اطلاع عليها. لقد جمع هذا اللقاء مدافعات حقيقيات يعملن في بيئة خطرة. لقد تاثرت بقصص المدافعات مثل زينب وفاطمة وشعرت أن كل حياتي و مسيرتي المهنية صغيرة أمام كل التضحيات التي يقدمونها.

منال

وفي تونس حيث يعتبر وضع النساء جيد نسبياً مقارنة مع البلدان الأخرى خاصة وأن المرأة التونسية حصلت على عدد من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية المدنية والسياسية، ولكن الحق في المساواة لا يزال لم يتحقق بكامل. تقول **سلوى** «أن ما تحقّق من إنجازات كان نتيجة الحركة النسوية الأصيلة التي دافعت عن حقوق النساء وليس لأنه سياسة الدولة.» وتتابع اليوم في تونس سياسة الدولة ليس راعية المساواة وعدم التمييز بين المرأة والرجل في المجتمع ككل. قانون المساواة في الإرث الذي دافعت عنه الحركة النسوية لم يجد سبيلا للمصادقة عليه ومعظم المقترحات والتعديلات لتحديث القوانين تم رفضها من الرئيس الحالي. كما أن وضع النساء في تونس يختلف من مجتمع إلى آخر وبين البيئات الفقيرة الغنية أو البيئات المحافظة.

وفي البحرين تغيب مساحة الفضاء المدني، فقد صعّدت السلطات قمعها للحقوق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، بما في ذلك من خلال التضييق على التعبير على الإنترنت و خاصة بمواجهة الحكومة لوباء فيروس كوفيد19-.
احتجزت السلطات تعسفياً المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وأفراد أسر المدافعات عن حقوق النساء، وقادتهم وزجّت بهم في السجون بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
تقول **زينب**: لا توجد وسائل إعلام مستقلة، ولا يمكننا تنظيم حتى التجمعات الصغيرة لأن حتى تلك التجمعات تحتاج إلى إذن الحكومة.
وفي الأردن تعاني المدافعات عن حقوق الإنسان من عدة تحديات مجتمعية واقتصادية

(إذا كانت المدافعة تطالب بحقوق اقتصادية لها او للغير ستواجه عرقلة التقدم الوظيفي بس نمطية التفكير داخل المؤسسات، وصولاً إلى طردها من وظيفتها).

وتقول عبير ان ابرز هذه التحديات يتمحور في ثلاث مستويات:

- **التحدي الأول:** بعض محاولة الحكومات تدجين الناشطات أو احتوائها وهذا هو التحدي الأساسي من خارجها، وهو أخطر تحد لأنه يتعلق بصدقيتها.

- **التحدي الثاني:** محاولة بعض الحركات والقوى السياسية احتواء الناشطات والمدافعات لكي تكون واجهة سياسية ضيقة لهذه الجهة أو تلك أو لهذا الحزب أو التيار السياسي أو الديني أو الطائفي أو ذاك.

- **التحدي الثالث:** انتحال دورها، وهو ما تسعى بعض الحكومات والمعارضات القيام به، وذلك بتشكيل هياكل مؤسسات وجماعات باسم حقوق المرأة تكون تابعة وتهدف هذه إلى نشر أفكارها والترويج لها ولدعايتها السياسية بما يؤدي أحيانا إلى التشويش على حركة حقوق المرأة.

وفي مصر بعد ثورة 2011 والأحداث التي تلتها «اعتقدنا أنه سوف تكون هنالك حرية الرأي والتعبير ومزاولة العمل المدني في مصر ولكن
وعلى خلاف الواقع والحقيقة... كل نظام كان يعلق فشله على منظمات المجتمع المدني الذي ظل في حالة حرب مع الدولة من جهة، ومع المجتمع من جهة أخرى لكي ينفي عن نفسه صفة التخوين و العمالة الأجنبية».
ورغم الإرادة السياسية ظهرت أخيرا في نهاية 2021 و قام البعض من الجمعيات بتوفيق أوضاعها طبقا للقانون الجديد والبعض الآخر أغلق أبوابه نتيجة لرفض المنح الواردة للجمعيات ومنع مؤسسات المجتمع المدني من القيام بعملها، «مجرد التواجد على الساحة حتى الان بطولة» رغم إعلان الإرادة السياسية بإصدار قانون جديد، إلا أنها تتجه لعرقلة تنفيذ المشاريع ورفضها دون إبداء الأسباب. أضف الى ذلك تحديات الامن الوطني والامن القومي وأيضا جهة الإجراءات البيروقراطية الإدارية.. كل جهة تنفي انها رفضت و بالتالي يضيع تنفيذ النشاط بين هذه الجهات الثلاث.

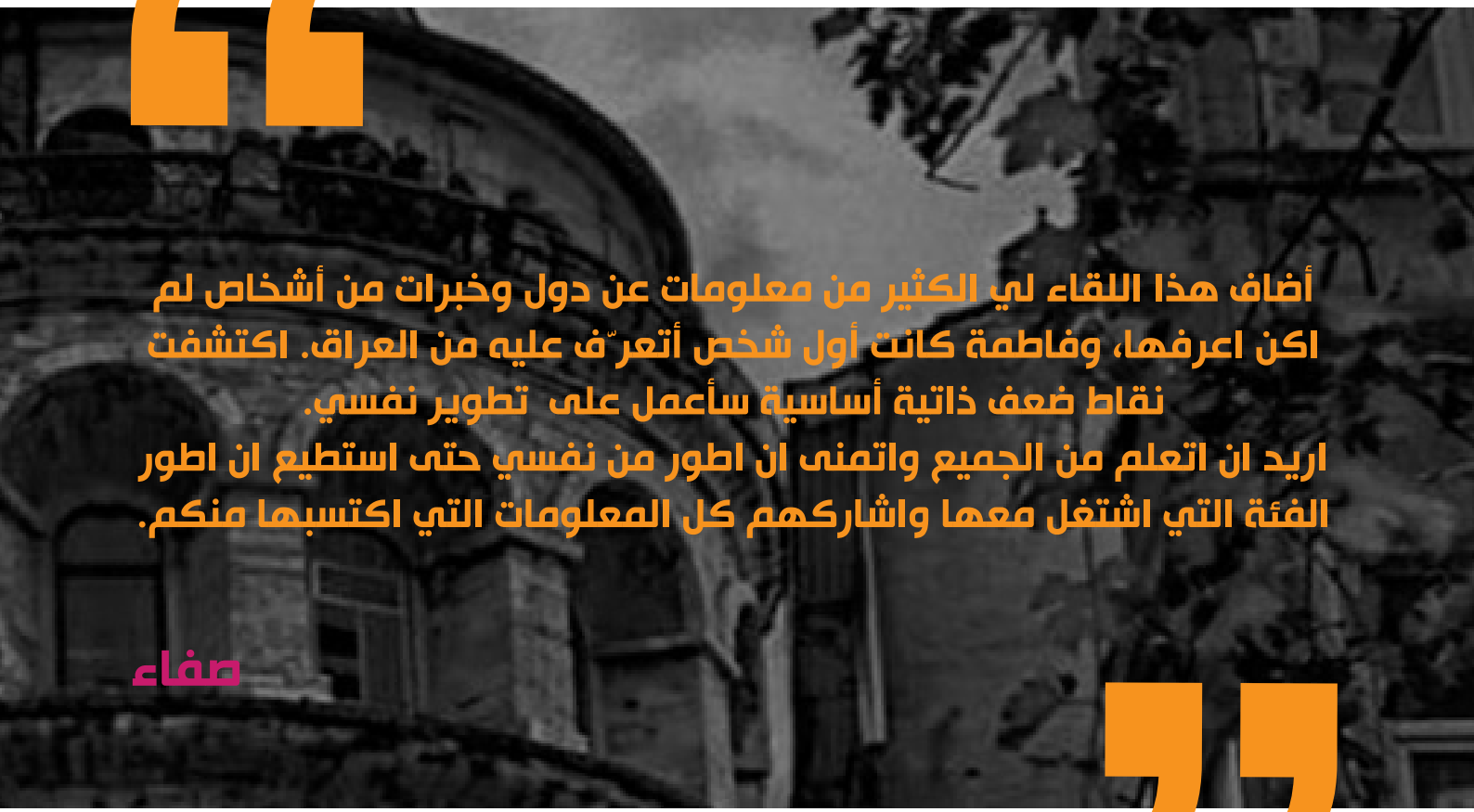

الأعراف والعادات والتقاليد

في جميع أنحاء العالم، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مخاطر وتحديات تماثل تلك التي يواجهها المدافعون الذين يتعرضون لتهديدات مختلفة، ولكن تبقى أوجه عدم المساواة بين الجنسين هي من بين أعمق حالات عدم المساواة التي تعززها ثقافة أبوية راسخة. وتواجه المدافعات، بالإضافة إلى الهجمات والتجريم والاحتجاز التعسفي، وحتى للقتل أحيانا أشكالاً خاصة من العنف اللفظي والجسدي والمعنوي، بما في ذلك العنف الجنسي.

«انا لا اسمح كمدافعة عن حقوق الانسان لأحد أن يتهمني اني اضرب منظومة قيمية وهذا شعار يجب رفعه**»**.

لميا من فلسطين.تتعرّض المدافعات عن حقوق الإنسان لأشكال مختلفة من العنف بسبب تحديهن للسلطة الأبوية والذكورية، والأعراف الاجتماعية. وتواجه المدافعات اللواتي يعملن تحديداً على قضايا المساواة بين الجنسين هجوماً مركّزاً لأنهن ببساطة يكسرن حاجز **«الممنوعات»**،

ويغرّدن خارج سرب الأدوار التي ُيعتقد أنها **«تليق»** بهن في المجتمع نتيجة المعايير الأبوية الراسخة في العلاقات الاجتماعية والأطر القانونية. ونتيجة النظام الأبوي السائد في غالبية الدول يُنظر إلى النساء الفاعلات والناشطات باعتبارهن **«منحرفات»**، وكثيراً ما يتم استخدام الصور النمطية الجندرية والجنسية لإلحاق الضرر بسمعة المدافعات عن حقوق الإنسان.

وأشارت المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي شاركن في لقاء اسطنبول أن استخدام العنف العائلي والمجتمعي أو التهديد باستخدامه يؤثّر عليهن وعلى عملهن بشكل غير متناسب. عندما أدافع عن حقوق الإنسان، يعتبرونني أنني أتحدى الأعراف وبأني معارضة أخدم الغرب

في العراق، حين تتحدى المدافعات المفاهيم التقليدية المتعلقة بالأسرة والأدوار الجنسانية في المجتمع، يتم نعتهن أنهن **«مدمرات الأسر»**، ويشكّلن خطراً يهدد الدين أو الشرف أو الثقافة من خلال عملهن**»**.

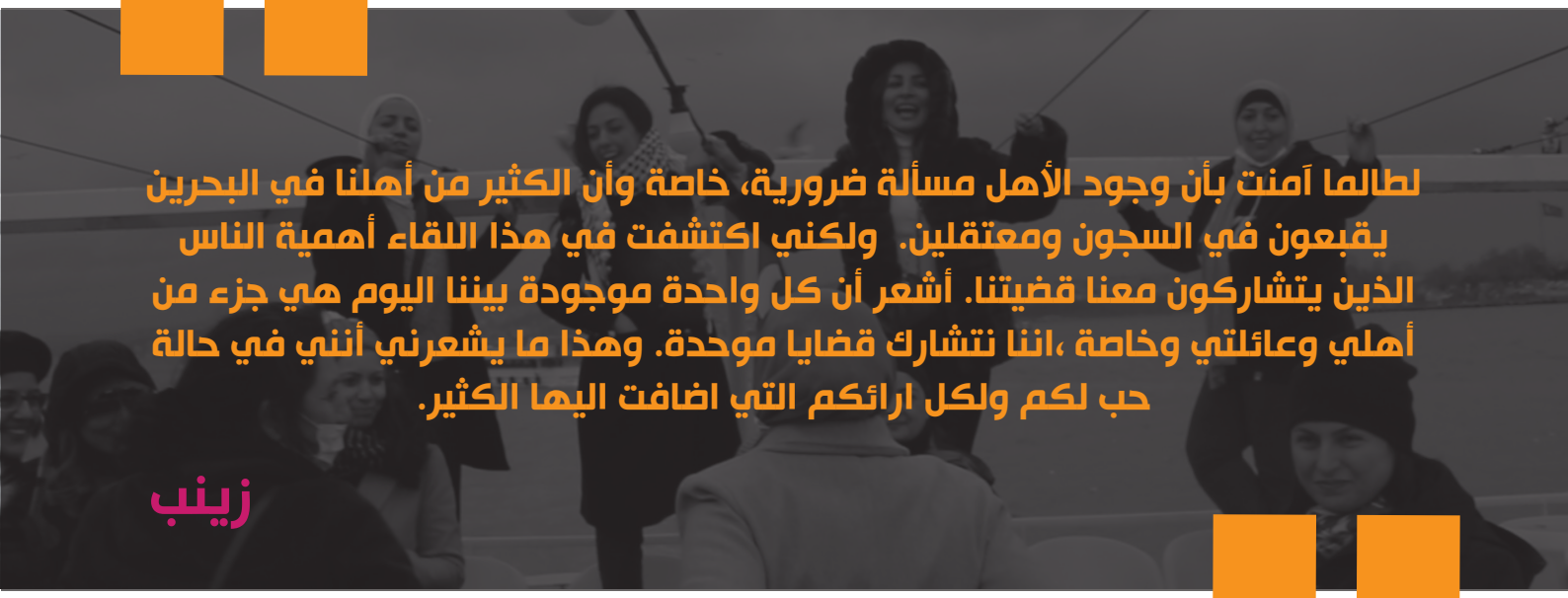

لطالما آمنت بأن وجود الأهل مسألة ضرورية، خاصة وأن الكثير من أهلنا في البحرين يقبعون في السجون ومعتقلين. ولكني اكتشفت في هذا اللقاء أهمية الناس الذين يتشاركون معنا قضيتنا. أشعر أن كل واحدة موجودة بيننا اليوم هي جزء من أهلي وعائلتي وخاصة ،اننا نتشارك قضايا موحدة. وهذا ما يشعرني أنني في حالة حب لكم ولكل ارائكم التي اضافت اليها الكثير.

زينب

وتواجه **فاطمة** من العراق تحديات كثيرة لأن «العمل على حقوق الإنسان هو خارج عن التقاليد والمذهب والدين، والعديد من الأفراد في المجتمع يظنون أن من يتحدث عن المواثيق الدولية هو ضد الدين، وأن كلمة (جندر)تشكّل ثقافة غربية. يفهمون المساواة بين الجنسين بشكل سلبي.»
«في تونس تسود الاحكام الاخلاقية في استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان في شخصهن في وعائلتهن وأخلاقهن.... تقول **سلوى** عندما تكون المرأة مدافعة شرسة عن حقوق الإنسان لا يُبحث في مواقفها ماذا كانت صحيحة أو صالحة للمجتمع ، بل يتم استهدافها في وضعها العائلي وفي حريتها الشخصية، هل متزوجة أم مطلقة؟ هل لديها أبناء؟ من هي عائلتها؟ ماذا ترتدي ماذا تشرب ماذا تأكل؟ ولدينا العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي تعرضن لحملات ممنهجة طالتهم في حياتهم الخاصة مثل الراحلة رئيس النقابة الوطنية للصحافة التونسية نجيبة الحمروني حيث كانوا ينشرون لها صورا مشوّهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ويغيرون ملامحها».

وتتابع **وسام** من تونس «تتعرض النساء المدافعات عن حقوق الانسان الى حملات تشويه مبنية على الأخلاقيات، وتطال المرأة في حريتها الشخصية وعلاقتها الخاصة» وفي لبنان ترتبط ظروف النساء في اتخاذ القرارات على مستوى الحياة الخاصة والأسرية والمجتمعية وعلى المستويين الأهلي والمحلي في لبنان، بنوعين من العوائق الأساسية، من جهة عوائق اجتماعية وثقافية، ومن جهة أخرى عوائق قانونية. لذلك، نجد أن النساء أقل حظاً من الرجال في عملية صنع القرار، فإلى جانب الثقافة الذكورية في غالبية المؤسسات وافتقارهن امتلاك الموارد المالية، يواجهن صعوبة في وصول المرأة للمناصب القيادية في مجالات متعددة لاسيّما في الشأن العام. أضف إلى ذلك، الصورة النمطية للمرأة في الإعلام والدراما التي أضعفت ثقة الناس بقدرات النساء في مواقع القيادة؛ كل هذه العوامل تقلّل من فرص مشاركة النساء في صناعة القرار وحتما سيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة مشاركتهن في المجال السياسي.
وتقول **جوزفين** وهي ناشطة سياسية على مستوى الحكومات، «النساء شبه مغيبات في مراكز صنع القرار، مما يضعف إمكانية وصول قضايا النساء وحقوقهن الأساسية إلى مراكز صنع القرار، وهناك تحديات كبيرة أمامنا بدءاً من العائلة ومن البيئة السائدة.»

يتعلق بالتخصصات التعليمية وبخيارتهن المهنية

وتقول **رفاه** من فلسطين «عندما نُحارب المنظومة الذكورية نُتهم بالتخوين ، كثيرا ما يطالبوننا بتعديل الأولويات....
أي عوضا عن انتقاد القيادات التي تنتهك حقوقنا يدعوننا أن نركز على الانتهاكات الإسرائيلية... نحن نؤمن اننا لو اردنا ان نقاوم الاحتلال والتمييز يجب ان نكون مجتمع قوي ومجتمعنا لا يمكن أن يكون قوي اذا كانت نساءه ضعفاء او اذا لم تتاح لهم فرص متكافئة ومتساوية للتطور ولتحقيق الذات»
وتقول **عبير** من الاردن «تتعرض المدافعات إلى مزيد من مخاطر المعاناة من بعض أشكال العنف والاستبعاد. ويحدث ذلك لأن المدافعات غالبا ما يُنظراليهن على أنهن يتحدين المقبول من القواعد الاجتماعية الثقافية والتقاليد والتصورات والقوالب النمطية عن الأنوثة والميل الجنسي ودور المرأة ووضعها في المجتمع».
ترى **ليلى** من إيران أن النظام الأبوي يمثل تحديًا رئيسيًا في جميع أنحاء المنطقة، مبرراً جزئياً تحت غطاء الدين: «التحدي في معظم الشرق الأوسط هو نفسه» ، وفي كثير من الحالات، تكون ردة فعل العائلة هي الضغط على المدافعات أن يتوقفن عن العمل.

بيئة المخاطر

تعتبر **سلوى** من تونس أن «المدافعات عن حقوق الإنسان مع مرور الزمن يكتسب مناعة. هم يستمرن في نضالهن في الحياة رغم تعرضهن الى هذا الهجوم ولكن ليس كل المدافعات لديهم نفس الشجاعة لمواجهة هذه الحملات. بعضهن استسلمن عندما تم تشويه صورتهن، فلم يستطعن
ان يتحملن تلك النظرة الدونية أو الوصمة المجتمعية لذلك من المهم أن ندعم بعضنا كمدافعات».
تعتبر **ليلى** من إيران أنه «مع تزايد عدد الجهات الفاعلة التي تعارض عملنا في المجتمع ، سيؤدي إلى تفاقم استضعاف المدافعات».
واشارت المدافعات اللواتي يعملن مع ضحايا العنف الأسري أو ضحايا الاعتداء الجنسي والمدافعات اللواتي أنهن لا يشعرن بالأمان.
«هن يواجهن تهديدات واعتداءات تستخدم الترهيب والتهويل، وإجبار المدافعات على وقف عملهن».
تقول **نضال** من البحرين «والدي كان مهاجر عائلتي كلها في المنفى وتم سحب الجنسية منهم بسبب عملهم الحقوقي.تربيت من الطفولة وانا اسمع عن التعذيب. تم منعي من السفر لعدة سنوات والاستهداف وليس استهداف الناشطين والمدافعين بشخصهم فقط، انما في لقمة العيش وفي العمل وحتى الشركات التي نعمل فيها تم استهدافها واقفالها وأصبح هناك استهداف العوائل وشركات الأعمال».

وفي فلسطين تعاني النساء الفلسطينيات من عدة مستويات تمييزية

1. **سياسة الدولة التمييزية في تعاملها مع المجتمع الفلسطيني**
2. **الوضع الاقتصادي ٪10 من العائلات يعيشون تحت خط الفقر وهذا يطال النساء والأطفال بشكل أساسي، نسبة النساء العاملات لا يتخطين ٪30.**
3. **ارتفاع نسبة العنف، على الأقل واحدة من ثلاث نساء تتعرض للعنف.**
4. **سياسة عامة إسرائيلية ترسّخ العنف وتعزّز الإفلات من العقاب، ٪60 من النساء الفلسطينيات اللواتي قتلن تبين انهم قدموا شكاوى على تعرضهم للعنف للشرطة التي لم تحرك ساكن.**

لقد شهدت على تحديات مختلفة في العراق وسوريا ولبنان ودول مختلفة ولدي معرفه عن التحيات الأساسية في هذه الدول. ولكن في هذه اللقاء تحديدا اكتسبت اصدقاء واهل وشعرت انه لو أصابني اي شيء اعرف ان هناك من يتضامن معي ويدافع عني.

نضال

تقول **رفاه** « من يشتغل في تطبيق القانون وتنفيذ السياسات هم رجال وعقلية ذكورية ابوية تتعامل مع النساء بمنطق ذكوري أبوي ويتعامل مع المرأة بذكورية وتفرض على النساء نهج حياة».

وتقول **كفاح** من فلسطين « يحدث العنف ضد النساء ذوات الإعاقة في المقام الأول كنتيجة المواقف تجاه النساء في المجتمع والتي يغلب عليها الطابع **«البطريركي»** الأبوي، بالإضافة للظروف الناجمة عن الإعاقة نفسها». بحيث تكون المرأة ذات الاعاقة أقل جسمانياً من ناحية القدرة على الدفاع عن نفسها؛ وأيضاً كنتيجة صعوبة في الإبلاغ عن سوء المعاملة بسبب عدم وجود قنوات يمكن الوصول إليها، أو عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات الاستشارية بسبب الحواجز في البيئة المادية وبسبب عدم وجود قنوات اتصال تتيح للناجية من العنف إمكانية الإبلاغ أو الاستفادة من الخدمات الاستشارية والحمائية، أو لأسباب ذاتية تعود إلى الناجية نفسها، وهي وثيقة الصلة بالوصمة المجتمعية والنظر إليها فقط كشخص مصاب بإعاقة، وعليه عدم وجود فرصة لملء الأدوار التقليدية المتاحة عادة للمرأة (مثل الأمومة) .كما أن الاعتماد بقدر أكبر على أشخاص آخرين للحصول على الرعاية قد يشكل حواجز مانعة، ويخلق تخوف للإبلاغ عن سوء المعاملة، حيث أنه قد يؤدي في المحصلة إلى فقدان الرعاية التي قد يحتاجون إليها.

وفي اليمن تقلّل هيمنة الميليشيات على السياقات الاجتماعية والسياسية إلى حد كبير من فضاء المساءلة. وغالباً ما تواجه المدافعات الإجحاف من قبل مختلف السلطات المكلفة بالتحقيق ومعالجة الشكاوى. ولا يدرك الموظفون والموظفات المسؤولون المخاطر والتحديات المحددة التي تواجهها المدافعات، فيعاملونهن بعدائية وعدم مبالاة مما يشكّل عائقاً إضافياً يمنع المدافعات من الوصول إلى العدالة.

وفي العراق يعتبر العمل المدني الذي تمارسه **فاطمة** محفوفاً بالمخاطر، إذ خطفتها عام 2012 جهات مسلحة مجهولة الهوية، ليتم الإفراج عنها لاحقاً، كما تعرضت لحملات **"تسقيط"** من طريق منصات إلكترونية اتهمتها بالعمالة للقنصلية الأميركية في البصرة، وهي التهم ذاتها التي طاولت عشرات النشطاء خلال الحراك التشريني من قبل الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة.

«نحن مستضعفات بسبب ثقافتنا ومستهدفات بسبب عملنا الحقوقي. عائلتي وعشيرتي يعتبرونني المسؤولة عن انعدام السلامة لأولادي**»**

وفي لبنان تشهد المدافعات عن حقوق الإنسان وخاصة المحاميات تحديات قانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

فمن الناحية القانونية لم تفِ السلطات بالتزاماتها القانونية الدولية لحماية النساء والفتيات من العنف ووقف التمييز ضدهن.

وتقول **منال** أنه بالرغم من سن قانون العنف الأسري وصدور قانون التحرش الجنسي في أواخر 2020 إلا أنه لم يتم اصدار قانون موحّد للأحوال الشخصية يؤمّن المعاملة المتساوية لجميع المواطنين/ات. ولم يتم تعديل قانون الجنسية التمييزيّ للسماح للمرأة اللبنانية المتزوّجة من رجل غير لبناني بمنح الجنسية لأولادها، مما يؤثّر تقريباً على جميع نواحي حياة الأولاد والشريك، بما في ذلك الإقامة، والقدرة على العمل، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية. كما يعرّض بعض الأطفال لخطر انعدام الجنسية. كذلك لم يتّخذ لبنان أيّ خطوات لإصدار قانون مدنيّ اختياريّ أو لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية القائمة على 18 طائفة والمحاكم الدينية التي تطبّقها.

تميّز هذه المحاكم ضد النساء من جميع المذاهب، ولا تضمن لهنّ حقوقهنّ الأساسية، خصوصا في مسائل مثل الطلاق، وحقوق الملكية، وحضانة الأطفال بعد الطلاق.

وتضيف **منال** أن تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، ومعها تفشي فيروس «كورونا» وانفجار المرفأ في بيروت في 4 أغسطس/آب 2020

زاد من حالات العنف ومن صعوبة الحياة للفئات المهمّشة، لا سيما عاملات المنازل المهاجرات.**«** لقد واجهت كمحامية صعوبة في الدفاع

عن الناجيات من العنف بسبب استغلال الأب للنفقة بين الليرة والدولار، اضافة الى اضطرابات المحاكم بسبب إضراب الموظفين شكلت ولا تزال عائقا أمام عملنا كمحاميات يعرقل عملنا في الدفاع عن الناجيات من العنف**»**.

ومن الناحية السياسية ما زالت هنالك العديد من المناطق الخاضعة لأحزاب سياسية وخاصة المخافر التي تلجأ إليها الناجيات من العنف اللواتي يرجعن خائبات بسبب الوساطة السياسية من قبل الزوج وعدم استقلالية القضاء **«** تعرضت للتهديد المستمر من الزوج ومن الأب عن طريق الهاتف ثم بشهر سلاح**»**.

“

عندما تلقيت دعوة لحضور هذا اللقاء وكان لي سنتين لم أغادر عمان وَزنا اعمل على تمكين مجموعة من الشباب حول حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في المخيمات واشاركهم قصص مؤلمة شعرت. ان هذه اللقاء سيكون مساحة أتنفس فيها من جديد. وعندما وصلت وجدت نفسي في هذا اللقاء تذكرت اني نسيت سنين من عمري دون أن يتغير أي شيء جديد. شعرت أن هذه الورشة كانت بالنسبه لي الطريق الآمن تعرفت من خلالها إلى مدافعات حقيقيات مؤمنات برسالتهن. كل منا تعرف ماذا تريد، ،لماذا تريد وأين ستصل. شعرت في هذا اللقاء بالامان وكان إضافة نوعية بالنسبة لي.

لقد آمنت طيلة حياتي بجملة قالها لي يوماً الدكتور انطوان مسرّة من لبنان «العقيدة هي مكان غير قابل للنقاش لاني لو اعتقد ما انت تعتقدينه لما كنا اختلفنا اصلا. ولكن انسانياً نحن دائما نستطيع ان نلتقي».

هذا الدرس الذي تعلمته في هذا اللقاء اكتشفت ان قلبي يشبه قلب كل مدافعة موجودة هنا لذلك نستطيع أن نعمل الكثير من أجل النساء والأشخاص الذين نعمل معهم. نحن نستطيع أن نتبادل خبراتنا لأننا نؤمن بحقنا وواجبنا في الدفاع عن حقوق الإنسان. منا من دفعت من دمها، ومنا من دفعت من أوطانها ، ومنا من دفعت من عمرها وحياتها في سبيل قضيتها. لذلك فإن هذه المساحة هي أساس للقائنا

عبير

”

الأعمال الانتقامية والخوف على الأسر

يبقى التحدي الأكبر هو استهداف أسر المدافعات وارتكاب الأعمال الانتقامية بحقهم، وتشعر المدافعات عن حقوق الإنسان بالتوتر والخوف لأن عملهن قد يعرّض أفراد أسرهن للخطر. في البحرين تلعب المدافعات عن حقوق الإنسان دوراً جوهرياً في الدفاع عن حقوق الإنسان ومناهضة الظلم وبينهن طبيبات وممرضات ومعلمات وأمهات. لكن كلما زاد نشاط النساء، كانت الدولة أكثر قسوة في إبعادهن عن نشاطهن. «لقد عانين وقُمعنا في السجون وأنزلت بنا أشد العقوبات، وتعددت أشكال الاستهداف بين جماعي عائلي ومالي واقتصادي».

«لو استطعنا فعلا ان نحمي عائلاتنا واولادنا فهذا سيعطينا جزءاً من الطمأنينة الداخلية». تبيّن **زينب** من البحرين اشكال الاستهداف الذي تعرضت له نتيجة عملها الحقوقي . قد نجد في بعض العائلة الواحدة في البحرين خمسة اشخاص في السجن، وبعضهم منفي، والآخرون قضوا شهداء ومعتقلون، أو كانوا ضحية التعذيب.

وتسأل **زينب** «كيف نحمي اهلنا وعائلاتنا كمدافعات عن حقوق الإنسان وخاصة أن الأنظمة قد لا تستهدف المدافعات بشخصهن وإنما تستهدف أولادهن واهلهن وعائلاتهن، وهذا ما يدفع العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان لأن يستسلمن في نضالهن القانوني خوفا على أسرهن».

«إذا كان هناك شخص مدافع في العائلة فكل أفرادها يصبحون أعداء الحكومة» تم القبض على والدي وزوجي وزوج اختي وعمي وابن عمي والكل أصبح في السجن، وتم تعذيب طليقي في السجن. وكان هذا أول نوع من الاستهداف الجسدي. تبعه الاستهداف المالي أو الاقتصادي، الذي يطال المدافعات في لقمة العيش في العمل وحتى الشركات التي يعملن فيها هن وأفراد أسرهن حيث يتم استهدافها واقفالها. تم فصل امي من عملها
في إدارة المدرسة رغم أن عقدها بدأ منذ عشر سنوات.

وتضيف **زينب**، ان الاستهداف النفسي يعرّض المدافعات للعزلة المجتمعية حيث يتملك الخوف اقربائهن، يتجنبون حتى الاطمئنان عنهن حتى لا يتعرضون لمضايقات. «يخافون حتى السؤال عني و عندما يروننني في الشارع كانوا يديرون وجههم الى الجهة الاخرى خوفا من أن يتم استهدافهم».

وتزيد التحديات لتصل لدرجة الاعتقال حيث يتم اعتقال المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان « لقد اعتقلوني سبع مرات وكانت مدة الاعتقال تتراوح من اسبوع الى شهرين إلى حدود السنة.» أوقفت **زينب** في عام 2016 مع ابنها البالغ من العمر 16 شهرا حينها، وذلك تنفيذا لحكم قضائي صادر بحقها بالسجن لمدة 3 سنوات و 3 أشهر وغرامة 3 آلاف دينار، بعد أن أدانتها المحكمة بتمزيق صورة لملك البحرين داخل المحكمة. تواجه **زينب** اليوم 12 قضية في المحاكم تتراوح بين التحريض على كراهية الملك التظاهر، وعليها حكم سنة سجن بسبب عملها في حقوق الإنسان.

كنا نشعر دائماً في إيران أننا فعلاً خارج نطاق اللقاءات بسبب حاجز اللغة ولكن في هذا اللقاء شعرت انني جزء من مجموعة نتشارك نفس الهموم و نفس القضايا.

عرفة

وفي العراق وبقلب منكسر ودموع منهمرة وصوت مخنوق تتذكر **فاطمة البهادلي** نعش ابنها **«علي»** الذي نقلته سيارة دفن موتى إلى مثواه الأخير في مدينة النجف بعدما خطفته ميليشيات وقتلته. **"أين العدالة يا رب؟"** قُتل ابنها الناشط علي كريم برصاصتين في الرأس وواحدة في الصدر بعد اختطافه. قتل ولم يبلغ من العمر 26 سنة بعد. وانضم إلى شقيقه الآخر أحمد الذي وجد مشنوقاً عام 2019. وهو **«بكامل أناقته»**

تعرضت **فاطمة** ولا تزال تتعرض لتهديدات مستمرة ورقابة من الميليشيات التي تعمل على تصفية النشطاء والمتظاهرين، فكان استهدافهم لأبنيها هو الثمن الباهظ الذي تدفعه **البهادلي**. حافظت **البهادلي** على شيء من تقاليد مجتمعها البصري والأعراف العامة في بيئتها، فبقيت مرتدية العباءة السوداء حالها كحال الاف البصريات الجنوبيات، ولم يمنعها هذا التقليد المجتمعي من تحقيق النجاحات المتواصلة في عملها واستمرار تعاونها مع المنظمات الدولية لدعم النساء الجنوبيات على وجه التحديد.

وفي سوريا تستمد **ريم** الإلهام من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ثبتوا على مبادئهم الأساسية في الدفاع عن حقوق الإنسان رغم كل محاولات التضييق والتعذيب التي تعرضوا لها. شكّل عملها مع المعتقلات اللواتي كانت على اتصال مباشر معهم أثناء عملها عاملاً أساسياً في الثبات والقوة. رغم أن **ريم** بعد ان غادرت الى فيينا لا تخاف اليوم أن يتم اقتحام منزلها أو اعتقالها لأنها كتبت مقالاً او تغريدة على تويتر، إلا أنها تواجه تحديات اخرى في اللغة والثقافة المختلفة، **« أعيش في خوف مستمر على أهلي في سوريا»**.

تعتبر المدافعات أن العديد من البرامج وتدابير الحماية لا تأخذ بالاعتبار احتياجات أفراد أسر المدافعات. فالعديد من مخططات تغيير محل الإقامة مثالً لا تشمل أفراد أسر المدافعات أو لا تغطّي نفقاتهم.

وتقول إحدى المدافعات أنها تعرضت الترهيب والاستدعاء من أمن الدولة بلا سبب وبلا اتهامات، وتم تعريضها لضغوط نفسية لترك عملها الحقوقي. **«**تم ترهيبي و استدعائي إلى أمن الدولة عدة مرات. كانوا يحاولون كسري من الداخل خاصة وأنني أنتمي إلى مجتمع ريفي. كانوا يعرفون أنني أخشي الأماكن المرتفعة والمغلقة، فكانوا يضعونني في مكان مغلق لعدد من الساعات دون التحدث معي و بعدها ينهالون علي بالاسئلة على اعتبار انني متهمة.**»**

وتضيف **»** تم رفض التمويلات التي كانت تأتي للمؤسسة من الخارج، وتعرض مقر المؤسسة لسرقة كل الأجهزة الالكترونية به وعند الإبلاغ عنه كحادث جنائي تم حفظ القضية بدون سبب. تعرض العاملين معي للترهيب و استدعائهم من قبل الأمن خاصة البنات مما دفع بأهلهم إلى منعهم من العمل معي. لقد بعت كل ما املك من مصاغ للإنفاق على المؤسسة والحفاظ على وجودها**»**.

تدابير كاذبة «الديكور»

تلجأ الدول إلى إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (التي تسيطر عليها الحكومة) كأدوات لإصدار التقارير المستقلة عن الانتهاكات وعدم المساءلة ضد مرتكبي الانتهاكات. تجري بعض الحكومات إصلاحات أشبه بالديكور لتقديم مظهر خارجي «للتقدم» في حقوق المرأة. بينما تتعرض النساء للعديد من نفس أشكال الاضطهاد في هذه المجتمعات الأبوية بشدة ، تواجه النساء أيضًا تهديدات خاصة بالجنس وتكتيكات إسكات ، بما في ذلك العنف الجنسي وحملات التشهير التي تصورهن على أنهن وقحات وغير أخلاقيات ، أو كعملاء أجانب. تعتبر نضال من البحرين «بأن وجود المرأة في البرلمان وفي السلك الدبلوماسي هو مجرد مستحضرات تجميل، إنهم ليسوا صناع قرار حقيقيين. يجب أن يكونوا موالين وعليهم أن يتبعوا أوامر الملك ».

منذ فترة وانا اشتغل فقط على السياق السوري مع المعتقلات والمدافعات واللاجئات ولكن هذا اللقاء قدم لي بعداً اقليمياً اضاف لي الكثير.

ريم

الهجمات والمتابعة الإلكترونية

هناك تحدي رئيسي تواجهه للمدافعات ما يتعلق باحتياجات الحماية وهو مجال الأمن الرقمي. تواجه المدافعات أشكال جديدة من العنف الالكتروني حيث يتعرضن للرقابة والمتابعة، واختراق حسابات البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية بالإضافة إلى التشهير بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي أو الإعلام الرسمي أو وسائل إعلام مقربة من الأنظمة، فيما لو عبرّوا عن آراءهم علناً أو نشروا مقالات أو مدونات إلكترونية، أو تغريدات. وتصل التهديدات الإلكترونية إلى ذلك التهديدات بالقتل، عبر الهواتف المحمولة، أو الرسائل النصية، أو البريد الإلكتروني المضايقة والتحرش عبر الإنترنت، والتلاعب بالصور، وانتهاكات الخصوصية التي تعد جميعها أشكالاً للعنف وتعتمد على استخدام التكنولوجيا. حملات تبليغ المواقع الاجتماعية لإغلاق صفحات وحسابات المدافعين عن حقوق الإنسان.

وتقول **ريم** من سوريا «نحتاج أن نأخذ بالاعتبار الخطر الذي يهدّد سلامة الآخرين والأخريات بسبب عدم تأمين المعلومات الحساسة مثل إفادات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي على جهاز الكمبيوتر أو الهاتف».

وفقا **لنضال** تعيش المدافعات عن حقوق المرأة في البحرين تحت المراقبة المستمرة. «تتم متابعتك دائمًا. أثناء الاستجواب ، يعرضون لك صوراً التقطوها لك في المقاهي أو في الاجتماعات أو مع العائلة ». وتقول إنه نتيجة لهذا الضغط ، «توقف عدد قليل من زملائي وزميلاتي عن العمل. لم يعد بإمكانهم التحمل. كان الأمر صعبًا جدًا على المستوى الشخصي وعلى عائلاتهم».

كوفيد19-

تتحمل النساء العبء الأكبر لمدى ضعف تجهيز مجتمعاتهن للتعامل مع الأزمة الصحية. تصف **ليلى** من ايران كيف أدى الوباء إلى تفاقم التحدي تواجهه المدافعات في تأمين التمويل والاعتراف لمواصلة عملهن. **«**إن كوفيد 19- يهدد الموارد الشحيحة أصلا، بحيث تأثّر عمل المدافعات بسبب محدودية التمويل.كما إن كوفيد19- سيجعل الاقتصاد أسوأ. وتسأل ما الذي سيحصل في أعقاب هذه الأزمة؟ لن تكون المدافعات عن حقوق الإنسان هي الأولوية. وثانيًا ، فيما يتعلق بالأمن ، يركز الجميع الآن على COVID ولا يتحدث أحد عن الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان أو حتى العنف الذي يحدث في المجتمعات والمنازل **»**.
وفي لبنان تعتبر **نادين** ان انتشار COVID-19 يهدّد سلامة آلاف النساء. **«**بالإضافة إلى المخاطر الصحية لهذا الفيروس، فقدت المرأة جميع أنواع الحماية أو تأمين الاحتياجات الأساسية للحفاظ على حياة كريمة في ظل الحجر المنزلي**»**. بحسب قوى الأمن الداخلي خلال آذار 2020 ، كانت هناك زيادة بنسبة ٪100 في الإبلاغ عن العنف الأسري. والتي كانت تتزايد بسرعة في عام 2021 بسبب نقص السلع الأساسية وسوء الوضع الاقتصادي كما أن هناك احتياجات حماية نفسية واجتماعية واقتصادية متزايدة خاصة للنساء الناجيات من العنف المنزلي.

المنفى

بالنسبة للمدافعات اللاتي يعملن في أكثر السياقات قمعًا ، يمكن أن تكون المغادرة الخيار الوحيد للهروب بحياتهن ومواصلة عملهن. وتعاني المدافعات اللواتي غادرن إلى أوروبا من مشكلة الاندماج بالمجتمعات الجديدة و تقبل ثقافات مختلفة وتعلم اللغات بالبلدان التي لجؤوا إليها.

نقص الدعم والتمويل

تصف **نضال** تحديات استمرار عملها في البحرين بعد أن قامت الدولة بقمع منظمات المجتمع المدني، **«**منظمتي محظورة. لا توجد منظمة حقوقية واحدة مسجلة في البحرين. من خلال التسجيل في الدنمارك، تمكنت من مواصلة العمل، ولكن أثر الحظر أيضاً على قاعدة مواردنا.
لا يمكننا الحصول على أي تمويل في البحرين أو العمل فيها. أن نقص التمويل المزمن يقلل من وصولنا إلى العدالة والدفاع والحماية.**»**

تحديات أخرى مختلفة (تشريعية وقضائية وسياسية)

تفتقر القوانين إلى حد كبير إلى الامتثال للمعايير الدولي بحيث تُستخدم أغلب التشريعات في العديد من البلدان لتقييد أنشطة المدافعين/ات عن حقوق الإنسان وخاصة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتُستخدم القوانين الجنائية والمدنية والإدارية لاستهداف ومضايقة المدافعين عن حقوق الانسان لتنزع الشرعية عنهم وعن القضايا التي يهتمون بها. ويتم استغلال مواطن الضعف في النظام القضائي لحرمان المدافعات من الأدوات الملائمة للوصول إلى العدالة والحصول على سبل انتصاف عادلة وفعالة، بما فيها التعويض المناسب. وهناك نقص فرص الوصول إلى المعلومات والشبكات والأدوات التي تحتاج إليها المدافعات في التواصل مع الأمم المتحدة وآلياتها وممثليها في مجال حقوق الإنسان والمقررين الخواص والهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

وقد أدلت المدافعات عن مجموعة من الإجراءات التي تعرضت لها:

- المنع من السفر
- الحجز على الحسابات المصرفية ومصادرة الأموال
- اتهامن بالخيانة ومخالفة القيم الوطنية كما في ايران
- وجود عدة قوانين، خاصة ضمن القانون الجنائي، التي تقيد نشاطهن وتعرضهن للمساءلة والمتابعة القانونية.
- عدم وجود قوانين محلية تحميهن
- تعرضهن للمتابعات والمضايقات القضائية بغرض واستنفاذ طاقتهم ووقتهم.

في كل لقاء نسوي نستمع فيه إلى تجارب النساء يضاف إلينا تجربة ولكن ما يميز هذا اللقاء هو اني لأول مره في حياتي أتواجد فعلا مع نساء مدافعات على الأرض عاشت قصصاً وتجارب حقيقية.شعرت اني اريد ان اقدم الكثير لننجح بتشكيل هذه الشبكة من النساء التي لديها روح جديدة ودم جديد.

رفاه

تضييق مساحة الفضاء المدني

لقد أغلقت الحكومة أي مجال للبحرينيين للتعبير عن آرائهم السياسية، وسحب جنسيات. «لو كتبنا تويت واحد ضد الحرب على اليمن او عملنا ريتويت تكون الجريمة 3 سنوات سجن». وتفرض الحكومات كما في مصر قيودا على تلقي التمويل والوصول إليه، ولا سيما من مصادر دولية؛ واستخدمت بعض الحكومات قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين التجمع الجماهيري لتعرقل تنظيم الاحتجاجات السلمية؛ وكما أُستخدمت القوة غير الضرورية والمفرطة من جانب قوات الأمن لقمع التجمعات.

التوصيات

تلعب المدافعات عن حقوق الإنسان دوراً حيوياً في تعزيز السلام والعدالة وحقوق الإنسان، ويرتّب هذا الدور التزامات على الجهات الحكومية وغير الحكومية بما فيهم الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في حماية ودعم عمل المدافعات عن حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وقد تم توضيح هذه الالتزامات في قرار الأمم المتحدة 68/181، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 18 ديسمبر 2013 https://undocs.org/ar/A/RES/68/181. يدعو القرار الدول، من بين جملة أمور أخرى، إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان، واحترام ودعم أنشطتهن، وإدانة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والتمييز ضدهن، وخلق بيئة آمنة مواتية للدفاع عن حقوق الإنسان. من منظور جنساني - دون خوف من التجريم أو الترهيب أو الانتقام.

ترتكز حقوق المدافعات أيضاً على مجموعة أوسع من صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بالإضافة إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، وإعلان **القضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل** بيجين، قرار 1325 **الخاص بالمرأة والأمن والسلام**، وما تلاه من قرارات مكملّة شكلّت أجندة **«المرأة والأمن والسلام»** (1820- 1889- 1888- 1960- 2016- 2022- 2242- 2467- 2493)، وأهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف 5 والهدف 16.

وبالنظر إلى النطاق الواسع من التهديدات والانتهاكات التي تواجهها المدافعات في محاولتهن لتعزيز السلام وحقوق الإنسان في بلدانهن ،

فإنهن في حاجة ماسة إلى الحماية ضمن نهج شامل يشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وتقول **سلوى** من تونس **«**إذا كانت المدافعات عن حقوق الإنسان ستعود الى الصفوف الخلفية بسبب الانتهاكات والتحديات فإن المنظومة الحقوقية في المنطقة مهددة.**»** وبالتالي يجب أن يكون لنا مجموعات عمل وشبكات للتحدث عن الحقوق وعن حقوقنا بشكل خاص وعن حقوق المدافعات بشكل اخص حتى لا يدفعون الثمن غاليا كما دفعته **فاطمة البهادلي»**.

انتم جزء من عائلتي وقد تحديت الكثير لكي استطيع ان احضر هذه اللقاء وقد اضاف على هذا اللقاء الكثير وعطاني نظره الى الامام وروحية جديدة لنبني تواصلنا ونمكّن هذه الشراكة.

وسام

الاعتراف بالمدافعات

أثناء اللقاء سلطت المدافعات الضوء على أهمية الاعتراف بالعمل الذي تقوم به وضرورة تحويل الرأي العام مساندتهن وعملهن.
إرادة الاستمرار في نهج المدافعة عن حقوق الإنسان أو قرار الاستسلام يحتاج الى مساحة تضامن بين المدافعات عن حقوق الإنسان حتى يستطعن الاستمرار، وعلى المدافعات أن يكتسبن المرونة في التعاطي مع شيطنة عملهم وكيفية استخدام أدوات التقاضي الفعال.

الحماية الشاملة والآمنة

«لا نريد أن نفقد أصواتنا و مقومات صمودنا»

تحتاج المدافعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تكون مفاهيم الرعاية الذاتية والصحة النفسية والعقلية جزءاً أساسياً من الحماية. تحتاج المدافعات إلى برامج حماية تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الأمن المتكامل وخاصة للمدافعات العاملات في الميدان. يجب على برامج الحماية أن تشمل أسر/ عائلات المدافعات. تحتاج المدافعات إلى تدريب على الأمن الرقمي لحماية خصوصيتهن والمعلومات والبيانات التي يتم توثيقها.
تؤمن المدافعات بأهمية توفير مكان آمن للمدافعات عن حقوق الإنسان حيث يمكن استضافتهن من أجل متابعة القدرة على مواصلة عملهن.

بناء القدرات

تحتاج المدافعات إلى تمكين المعرفة بالمعايير العالمية الخاصة بالفئات المختلفة اللواتي يعملن لحماية حقوقهم الأساسية. كما تحتاج المدافعات إلى بناء قدراتها حول تطوير آليات الحماية على المستوى الوطني والدولي وخاصة الآليات الأساسية التعاقدية وغير التعاقدية. وتؤكد المدافعات بالحاجة لبناء قدراتهن في كتابة التقارير وآليات التواصل مع المقررين الخواص. وتحتاج المدافعات إلى تدريب في برامج الحماية حتى يستطعن
أن يقدمونها إلى الفئة المستهدفة وخاصة الناجيات من العنف والمصابات بصدمات نفسية من تجاربهن.

الدعم المالي

تحتاج المدافعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تمويل يمكن استخدامه لتقوية منظماتهن وتمكين البنية التحتية والتدريب وتعزيز التشبيك وبناء التحالفات، مع التأكيد على أهمية مرونة المانح في سرعة إيصال الدعم والحفاظ على خصوصية المدافعات اللواتي لا يستطعن إظهار شخصيتهن إلى العلن. وتؤكد المدافعات على ضرورة توفير الدعم المادي للمدافعات اللواتي يضطررن إلى مغادرة بلادهن.
التشبيك والتواصل وتبادل الخبرات وبناء خطط عمل

« نكون أقوى حين نعمل معاً من أجل حقوق الإنسان».

أقرّت المدافعات بقوة الأمن والأمان اللذين يوفرهما العمل الجماعي، لذلك أصرين على ضرورة تشكيل شبكة أو تحالف على المستوى الإقليمي
ينتج عن هذا اللقاء ويساعد على تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب وبناء خطة عمل مشتركة يستطعن من خلاله أن يعززّن أدوات الصمود والدعم لبعضهن.

- إعداد خطة عمل وبرامج وأنشطة مشتركة وأدوات تتناسب مع السياق المحلي الذي تعمل المدافعات عن حقوق الإنسان وتكون على اتصال بالشبكات الدولية وتعمل على إصدار تقارير أو توصيات أو إبراز قضايا معينة أو قضية مدافعة لحشد تضامن الدولي تجاهها .
- إنشاء منصة رقمية للمدافعات عن حقوق الانسان تستطيع ان تبين الحقوق الأساسية والمصادر المرجعية المهمة.
- التواصل مع شبكات آمنة وتحالفات ومنظمات يمكن أن تساهم في تأمين بيئة آمنة وحماية والمتابعة.
- إعداد بحث استقصائي حول المدافعات والفئات التي يتم استهدافها.
- عقد اجتماعات دورية للمدافعات عن حقوق الإنسان.
- يجب أن تكون أعمال المدافعات عن حقوق الإنسان أولوية في الأحداث الدولية. وأن تُستخدم المناسبات الدولية لإبراز بعض القضايا التي تتعلق بالمدافعات وخاصة في المناطق الهشة او الاكثر خطراً. وتمارس هذه المناسبات لممارسة الضغط على الدول وإظهار التضامن والدعم العام للمدافعات عن حقوق الإنسان.
- لفت انتباه المؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية حول هذه القضايا الفردية الخاصة التهديدات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان وخاصة في البيئات الخطرة.
- إعداد منهجية موحدّة للتوثيق ضمن المعايير الدولية مع الحفاظ على خصوصية وسياق كل بلد.
- تنظيم حملات مدافعة تبيّن الانجازات التي حققتها المدافعات عن حقوق الإنسان.
- حملات ضغط على الحكومات.

منذ اليوم الأول شعرت أن هذا اللقاء مميزاً في هذا اللقاء، كانت المجموعة متنوعة وقوية ومميزة ومنتقاة بعناية، كما ان الاجراءات والترتيبات والتفاصيل منذ حضورنا ساهمت الكثير في إيجاد هذه البيئة الآمنة. لدي اليوم اصدقاء من كل دول العالم، نحتاج معاً الى وضع جهود مشتركة من أجل استمرار هذه الشبكة. شعرت بالمسؤولية لحماية كل مدافعة موجودة معي اليوم.

جوزفين

شاركت في عشرات اللقاءات ولكن لأول مرة أحضر لقاءاً خاص مع مدافعات فقط للنساء فقط. شعرت بالبيئة الآمنة والداعمة. من المهم جداً أن يكون هناك مساحة للنساء، لقد سمعت تجارب كل المشاركات وعرفت عن حياتهن الخاصة وتجاربهن. سأعود إلى بيتي وسأسعى الى تنظيم لقاء خاص بالنساء يشعرهن بالبيئة الآمنة لقد تعلمت الكثير وكان هذا درس مهم وحافز بالنسبة الي.

سلوى

كان مهم بالنسبة لي أن أستمع لشهادات المدافعات واكتشفت كم هو مهم بالنسبة لنا ان نكون معاً وان نستمر معا وان نتشارك تحدياتنا ونتبادل الفرص التي يمكن أن ننظمها معا كمدافعات عن حقوق الإنسان . مهم لنا ان نتعرف على سياقاتها و تحدياتنا المشتركة وان يقدم كل ما نستطيع ان نقدمه سويا أجل مجتمعاتنا ومن اجل قضايانا ومن اجل انسانيتنا ولكي نصل الى هذا الهدف يجب ان نكون اقوى. وحتى نستطيع مواجهة هذه التحديات علينا أن نكون قيّمين على هذه الشبكة ونسعى لانجاحها ونكون مسؤولين عن استمراريتها.

ولكي نكمل مشوارنا نحتاج ان نحب نفسنا وان نبدا في دعم ذاتنا حتى نذلل كل هذه الصعاب التي نشعر بها. اريد ان اشعر بالامان مع نفسي وتجاه نفسي. عندما تحبين نفسك ستحبين الحياة وستشعرين بأنك تستمتعين بلحظاتها الجميلة. وهذا ما قدمه لي هذا اللقاء. شعرنا انه مبني من الحب.

أتمنى أن نكمل مع بعض وانا سعيدة ان هناك ايرانيات في هذا اللقاء الاقليمي لان دائما كنا مستثنون مستبعدون من أي لقاءات إقليمية. ظللنا لسنوات كثيرة نحارب من أجل المساواة الجندرية ولا يمكن ان نستمر في المواجهة وحيدون من المهم أن نكون مع بعض وأن نكون متضامنين وشركاء في القضية وفي الهدف والرسالة على اختلاف ثقافاتنا ومعلوماتنا واختصاصاتنا .

ليلى